الأهرام

المصدر : الأهرام
التاريخ : ١٢ ديسمبر ٢٠١٢

توقعات بانخفاض الصادرات بنسبة ١٠٪ والكويز «محلك سر»

تحقيق: يوسف الجنزورى

بروتوكول الكويز هو اتفاقية من جانب واحد وهو الجانب المصرى حيث يستفيد من الخصم الجمركي ولا تمتد هذه الميزة إلى الجانب الأمريكى حيث لا تعفى الواردات الأمريكية الواردة إلى مصر من خصومات الجمارك.

ويقول يحيى زنانيرى رئيس جمعية منتجى ومصنعى الملابس الجاهزة ان اتفاقية الكويز الهدف منها هو حرص الجانب الأمريكى على التطبيع بين مصر والجانب الإسرائيلي علما بأن هذه الاتفاقية تتحمل تكلفتها بالكامل أمريكا من حيث حرمانها من الرسوم التى كان يجب دفعها.

واضاف انه فى حالة ابرام اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وامريكا تكون المنفعة متبادلة أى أن الخصم الذى يمنح للصادرات المصرية يجب فى نفس الوقت ان يمنح للواردات من امريكا موضحا انه منذ ٤ سنوات كانت هناك مفاوضات لتوقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين ولم تكلل بالنجاح حتى الآن والسر حرص امريكا على التطبيع بين مصر وإسرائيل.

واضاف زنانيرى أنه لم تحدث حتى الآن أى تعديلات من بروتوكول الكويز وما يثار حاليا يهدف إلى حصول مصر على مزايا اقتصادية تسهم فى تخفيض تكلفة المنتج المصرى الذى يصدر للسوق الامريكى فى إطار البروتوكول نتيجة الخفض فى مدخلات الانتاج اللازمة للتصنيع.

واشار إلى أن الوقت مناسب جدا لأن تتفاوض مصر لتخفيض نسبة المكون الإسرائيلى من ١٠,٥٪ إلى ٨٪ قبل الاردن أقل قليلا كما تشاء نتيجة اسهم مصر العالية فى الوساطة بين اسرائيل وحماس وانهاء الحرب الدائرة بينهما فمصر تكسب فى مفاوضات تخفيض المكون الإسرائيلى نتيجة الموقف السياسى وليس مسألة اقتصادية فقط وكذلك تحتاج إلى موافقة الحكومة المصرية لتقديم طلب بالتفاوض ولجنة تتمثل فيها الحكومة خاصة وان هناك أزمة اقتصادية ومالية ومن الأفضل البحث عن حلول حقيقية لحلها وتحقيق اكبر استفادة لكل القطاعات ومنها التصدير إلى السوق الأمريكية فى ظل الكويز والعمل على زيادته خاصة ان السوق الأمريكى تتمتع فيه السلع ذات المنشأ المصرى والمصدرة اليه بالإعفاء الكامل من الرسوم الأمريكية موضحا ان عدد الشركات التى انضمت لبروتوكول الكويز تتجاوز الـ ٦٠٠ شركة والمستفيدة بصورة فعلية بلغ عددها نحو ٢٠٠ شركة أغلبها فى قطاع الملابس والمنتجات الزراعية.

واكد ان ربط صناع ومصدرين بقطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات زيادة الصادرات فى اطار «بروتوكول الكويز» إلى ٥ مليارات دولار مقابل ٩٠٠ مليون دولار وذلك فى اطار حدوث استقرار سياسى واقتصادى بعد إجراء انتخابات مجلس الشعب واقرار الدستور الجديد.

وتوقع الصناع انخفاض حجم صادرات «بروتوكول الكويز» بنسبة ١٠٪ إلى ٩٠٠ مليون دولار بنهاية العام الحالى مقابل ٩٥٠ مليون دولار فى العام الماضي.

ويقول يحيى زنانيرى رئيس جمعية منتجى ومصنعى الملابس الجاهزة «ايتاج» ان الكويز اتفاقية دولية لا تتاثر بالاحداث الجارية فى مصر أو حل مجلس الشعب أو الصراع على الدستور أو سيطرة الاسلاميين على الحكم من عدمه وان الامر الاكثر اهمية لزيادة صادرات الكويز هو استكمال مؤسسات الدولة من رئاسة وبرلمان وحكومة لكى تستعيد الدولة قوتها ويحدث استقرار سياسى واقتصادى يساعد المصدرين على عودة الطاقة الانتاجية إلى معدلاتها الطبيعية.

واضاف زنانيرى ان حجم صادرات الكويز بلغ العام الماضى نحو ٩٥٠ مليون دولار ومن المتوقع ان يصل نهاية العام الحالى إلى ٩٠٠ مليون دولار ومن المتوقع ان يصل نهاية العام الحالى إلى ٩٠٠ مليون دولار بانخفاض نسبته ١٠٪ مقارنة بالعام الماضي

وقال يصعب التنبؤ بالزيادة المتوقعة فى صادرات الكويز بعد انتهاء سباق الدستور الحالى لكنه اكد حدوث طفرة خلال العام المقبل.

واشار إلى أن حجم التراجع فى صادرات الكويز تراوح بين ٧ و ٨٪ خلال النصف الأول من العام الحالى متوقعا ان تشهد الصادرات ارتفاعا طفيفا خلال النصف الثانى من هذا العام بعد حدوث نوع ما من الاستقرار السياسى فى مصر وعودة الأمن والاستقرار السياسي.

واضافت منى الشريف عضو الشعبة العامة للملابس الجاهزة بالاتحاد العام للغرف التجارية ان هدف وزارة التجارة والصناعة زيادة صادرات الكويز إلى ٥ مليارات دولار بالاضافة إلى تخفيض نسبة المكون الاسرائيلى فى بروتوكول الكويز إلى ٨٪ مقابل ٥ ,١٠٪ مثل الاردن.

واشارت إلى ان الوزارة وضعت خطة لزيادة التصدير بنسبة ١٠٪ فى قطاع الملابس الجاهزة بقيمة ١٠٠ مليون دولار سنويا وان صادرات الملابس الجاهزة والمنسوجات تصل إلى مليارى دولار سنويا و١٠٠ مليار دولار لجميع صادرات الدولة المصرية ويجب التعامل بجدية مع الأجهزة الحكومية من بعض الظواهر التى استجدت على مصر مثل الأزمة الحالية فى وضع الدستور الجديد للبلاد والاحداث الدموية بين المؤيدين والمعارضين ونزيف الدم الذى لا يفرق بين ابناء الوطن الواحد بالاضافة إلى المطالب الفئوية وغيرها من العوامل التى تؤثر سلبيا على الاقتصاد المصري.

وفيما يتعلق بالمشكلات السياسية بين مصر وامريكيا وامكانية تاثيرها على اتفاقية الكويز اكدت منى الشريف ان التاجر الامريكى لا يشغله سوى مصلحته المتمثلة فى حصوله على منتج جيد بسعر معقول وفى موعده المحدد مسبقا متوقعه عدم حدوث أى هزة فى العلاقات الاقتصادية بين البلدين مادام هناك التزام من جانب المصدر المصرى مشيرة إلى ان هناك فرقا كبيرا فى التعامل بين الحكومة الامريكية والتاجر الامريكى فالأول يمكن أن يأخذ قرارا مثل الغاء المعونة اما التاجر فلا يهمه سوى مصلحة العمل وتحقيق المكسب.

وأوضحت منى الشريف ان المردود المتوقع فى حال تخفيض نسبة المكون الاسرائيلى من ١٠,٥٪ إلى ٨٪ ليس كبيرا من الناحية المادية فتاثير هذا التخفيض على التكلفة النهائية للمنتج قليل وان كان له تاثير معنوى كبير متعلق بالجانب السياسى داخليا مضيفة ان مبلغ ١,٦ مليار دولار كان حجم الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة المتجهة لأمريكا العام الماضى فى حين وصل إجمالى صادرات الغزول والمنسوجات بصفة عامة إلى ٢,٥ مليار دولار

وتؤكد تراجع هذه الارقام خلال العام الحالى بنسبة لن تقل عن ١٠٪ فهناك انسحاب للعديد من الشركات الأمريكية من السوق المصرى ومع كامل احترامنا للوفود القادمة لمصريين الحين والاخر إلا ان ما يهمنا هو العميل الذى يقوم بإبرام صفقات وشراء منتجات مصرية.

واشارت إلى أن المشكلة الأخطر تتمثل فى المشكلات الداخلية وعلينا الاعتراف بذلك وطالبت باعادة ترتيب البيت من الداخل اولا لجذب استثمارات وزيادة الصادرات وعدم غلق مصانعنا والنهوض باقتصادنا.

يحيى زنانيرى

ويقول البنا إن الاقتصاد المصرى بات فى حاجة ملحة لخطة انقاذ عاجلة وضرورة تخفيض الآثار السلبية للمأزق السياسى الراهن على الاوضاع الاقتصادية لانه كان من المفترض ان تبدأ تدفقات الاستثمار الاجنبى على البلاد فور انتخاب رئيس الجمهورية إلا ان حل البرلمان والدستور من شأنه ان يعرقل إلى حد ما استعادة الاقتصاد لاوضاعه الطبيعية فى المدى القصير.

ويؤكد ان المأزق الراهن يتمثل فى نقص موارد النقد الاجنبى الامر الذى قد يضطر معه البنك المركزى إلى العودة لسياسة ضخ الدولار فى السوق لمساندة الجنيه تجنبا لتخفيض قيمته ومن ثم فإنه من الضرورى البحث عن موارد اضافية من النقد الاجنبى ولا يوجد قطاع يمكن الاعتماد عليه سريعا لتوليد موارد بالنقد الاجنبى سوى قطاع السياحة مما يستلزم مساندة هذا القطاع فى المرحلة القادمة وتوفير حالة من الامن والاستقرار السياسى والأمنى تشجع منظمى الرحلات العالميين على اعادة وضع المقاصد السياحية المصرية على خريطة برامجهم فى الفترة المقبلة.

واضاف انه من المناسب ايضا اتباع سياسة نقدية مرنة تسمح للبنك المركزى بالتدخل فى السوق والحفاظ على سعر صرف مقبول للجنيه لأن الخفض الكبير فى سعر العملة المحلية لن تكون كل اثاره ايجابية على العكس سوف يطلق موجه كبيرة من التضخم تضرب المستوى المعيشى لكل المصريين فى مقتل لاسيما على ضوء تراجع الدخول وفقدان الكثيرين لوظائفهم مما يجعل من الضرورى التعامل بحذر شديد مع هذه القضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية